الأمم المتحدة

E/CN.6/2013/NGO/74

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
29 November 2012
Arabic
Original: English

لجنة وضع المرأة

الدورة السابعة والخمسون

٤-١٥ آذار/مارس ٢٠١٣

متابعة نتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة المعنونة "المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين، والتنمية، والسلام في القرن الحادي والعشرين": تنفيذ الأهداف الاستراتيجية والإجراءات الواجب اتخاذها في مجالات الاهتمام الحاسمة، واتخاذ مزيد من الإجراءات والمبادرات

بيان مقدم من مركز أواز لخدمات التنمية، وهو منظمة غير حكومية ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي الذي يجري تعميمه وفقا للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٩٦/٣١.

150113 150113 12-61865X (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

بيان

إن باكستان هي أقل البلدان مراعاة للقضايا الجنسانية في جنوب شبه القارة الآسيوية وفي العالم. وهي من بلدان العالم التي يزيد فيها عدد الرجال على عدد النساء. والنسبة بين الجنسين هي ٥٢ رجلا مقابل كل ٤٨ امرأة. وتواجه باكستان اليوم أزمة اجتماعية بالغة الحدة تشمل الفساد المتفشي، وسوء الحوكمة، والفقر المتزايد، ونقص الطاقة، وندرة المياه، والفيضانات المدمرة، والتطرف المتزايد، والتعصب الذي يتبدّى في التحرش بالنساء، والاغتصاب الجماعي، والجرائم العنيفة ضد النساء والشابات، سواء في المناطق الريفية أو الحضرية.

إن النساء في باكستان لا يتعرضن فقط للتمييز السياسي والمالي، بل يقعن أيضا ضحايا لعادات غير إنسانية، ومنها الكارو كاري (نوع من القتل دفاعا عن الشرف)، والفاني (التكفير بأطفال النساء والشابات والفتيات عن جريمة ارتكبها فرد من الأسرة من الذكور أو أي قريب)، والواتا ساتا (تبادل العرائس بين الأسر)، والزواج المبكر. وتقع النساء ضحايا لقوانين تمييزية، مثل قوانين الحدود والقصاص (قوانين مبنية على فهم خاطئ للقرآن الكريم)، التي بمقتضاها تكون شهادة المرأة في المحاكم معادلة لنصف شهادة الرجل.

والنساء في المناطق الريفية أشبه بالرقيق ويرغمن على العمل الشاق. وهن لسن موجودات إلا لطاعة آبائهن وإخوتهن وأزواجهن. ولا يحق لهن البت في أي أمر يخصهن، لأن القواعد الاجتماعية والثقافية السائدة تعتبرهن مخلوقات حمقاء. والزواج في المناطق الريفية والحضرية عبارة عن تجارة بين الأسر المختلفة. والنساء بالغات الضعف إزاء انتهاك حقهن في الحياة.

وحق النساء في الحرية مقيد بدعوى الاحتشام والحماية ومنع النشاط غير الأخلاقي. وفي المناطق الريفية تعمل ٩٠ في المائة من النساء في الحقول. وهن يعملن طوال اليوم مع أفراد أسرهن من الذكور، ومع ذلك يتعرضن لغضبهم. وتعتبر النساء من الممتلكات، أو نوعا من الملكية. والقيود على حرية النساء لا تكون فقط بدعوى الشرف (الغيرة). بل الأكثر من ذلك أنهن يمكن أن يقتلن إذا فقدن هذا الشرف. وتقول وحدة قواعد بيانات مركز أواز لخدمات التنمية إنه في عام ٢٠١١ سجل أكثر من ٨٠٠ ٩ قضية عنف ضد النساء، كان منها ٦٧٨ قضية قتل بسبب الشرف، و ٢٥٤ ١ قضية عنف عائلي. وفي باكستان لا يمارس سوى ٣ في المائة فقط من النساء حقهن في الإرث، ولا يمارس هذا الحق في المناطق الجنوبية من البنجاب سوى ١,٣ في المائة من النساء. ويواجه عدد كبير من الشابات الزواج بالإكراه بسبب الخوف من ضياع ثروة الأسرة وممتلكاتها وأراضيها، ولذلك يحرمن أيضا من حقهن

في اختيار شريك حياتهن. وجدير بالذكر أنه لا يتم الإبلاغ إلا عن ٣٠ في المائة من حالات العنف ضد النساء والشابات، وذلك خوفا من إلحاق العار بالأسرة.

وهذا العنف ضد النساء يبدأ منذ طفولتهن. فهن ممنوعات من ممارسة ألعاب الصبيان التي تساعد على نمائهن العقلي والبدني. وهناك ممارسة شائعة أخرى في باكستان، هي جدع أنف المرأة عند الاشتباه في وجود علاقة غير شرعية. ولا يزال الاعتداء الجنسي على النساء، بما في ذلك الاغتصاب، من أشيع الجرائم؛ ومع ذلك لا يمكن تقدير عدد الحالات العديدة التي لا يتم الإبلاغ عنها. ويعد الحرق بالأحماض من أفظع الجرائم المرتكبة ضد النساء في باكستان. وقد استنّ البرلمان مجموعة قوانين إطارية ترمي إلى حماية ملايين النساء من الأشكال الشائعة للانتهاك في بلد إسلامي محافظ له تاريخ مفزع من عدم المساواة بين الجنسين.

ومن المشجع ملاحظة أن حكومة باكستان قد هيأت بيئة مواتية في مجال السياسات بتقديمها قوانين تتعلق بتمكين المرأة اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا. وتجرّم القوانين الجديدة بوضوح الاعتداءات بالأحماض، وتنص على أن يعاقب المعتدون المدانون بالسجن لفترة ١٤ عاما على الأقل قد ترتفع إلى مدى الحياة، ودفع غرامة قدرها ٢٠٠ ١١ دولار على الأقل. وتنص قوانين جديدة أخرى على الحكم بالسجن لفترة ثلاثة أعوام على الأقل على من يرغم امرأة على الزواج، بما في ذلك لتسوية الخلافات القبلية؛ ولفترة خمسة أعوام على من يحرم امرأة من أن ترث ممتلكات؛ ولفترة ثلاثة أعوام على من يمارس ما يدعى ”الزواج من القرآن الكريم“.

وتتعرض النساء كذلك للتمييز ضدهن بأشكال أخرى. وقد احتلت باكستان المرتبة قبل الأخيرة باثنين في تقرير عام ٢٠١١ عن الفجوة بين الجنسين في العالم الصادر عن المحفل الاقتصادي العالمي، ولم تسبق سوى تشاد واليمن. ويوجه التقرير الانتباه إلى حجم التفاوتات بين الجنسين في مجالات مثل الصحة والتعليم.

وقد بلغ عدم مراعاة القضايا الجنسانية حدا يجبر النساء على معاناة التمييز في حياتهن من المهد إلى اللحد. وتفوق وفيات الطفلات وفيات الأطفال. وفي باكستان تموت ٣٠ ٠٠٠ امرأة كل عام في أثناء الولادة. ولا تتم الولادة في منشآت طبية إلا لـ ٢١ في المائة فقط من النساء.

ويحول الزواج المبكر دون وصول الفتيات إلى البلوغ السليم. ولا تتاح لهن فرصة الاختيار الواعي عند دخولهن في واحدة من أهم العلاقات في حياتهن. وهذا يلقي على

عواتقهن مسؤوليات الحياة الزوجية في وقت كان المفروض فيه أن يذهبن إلى المدرسة أو أن يلعبن. كما أنه يفضي إلى إخضاع النساء والسيطرة عليهن على مرّ الأجيال.

وفي باكستان لا تزال مسألة الزواج المبكر غير مطروحة، ولم تتخذ الدولة أي تدابير لكبح هذا الاتجاه.

ومرتبة النساء أدنى بوجه عام في هيكل السلطة الهرمي، ولذلك يحرمن على نطاق واسع من حقوقهن في التعليم والرعاية الصحية والتغذية السليمة. ومن هنا أدى غياب الوعي لدى أصحاب الحقوق وحاملي المسؤولية إلى استمرار محدودية الحصول على المعلومات المتعلقة بالصحة الجنسية والإنجابية. ويتضح ذلك من شيوع الزواج المبكر، والحمل المبكر، والإجهاض المستحث، وارتفاع نسبة الوفيات النفاسية ووفيات المواليد. ويضاف إلى ذلك أن غياب السياسات والتشريعات الموالية للمرأة وسوء تنفيذ القوانين الراهنة يقودان أكثر إلى مزيد من العنف وقليل من الحماية الموفرة للنساء والمراهقات، وبخاصة فيما يتعلق بصحتهن وحقوقهن الجنسية والإنجابية. وتقول لجنة القوانين في باكستان إن هناك ١٢٠ قانونا تنطوي على تمييز على أساس الجنسانية والنوع والدين. وبالمثل فإن المعتقدات والممارسات الاجتماعية والثقافية المعقدة تحول دون مشاركة النساء في الأنشطة الاقتصادية ودون استقلالهن ماليا.

إن التعليم هو الشرط الأسبق لتمكين المرأة. وتقول منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) إن ما يقرب من ٢٥ مليون طفل في باكستان لا يذهبون إلى المدارس. وعلى الرغم من زعم الحكومة أن ٨٣ فتاة في مقابل ١٠٣ من الفتيان مقيدات في المستوى الابتدائي، فإن من المؤكد أن أقل من ٣٠ في المائة من الطفلات المقيدات يتممن تعليمهن الابتدائي. وجاء في دراسة لمركز أواز لخدمات التنمية عن أثر الزواج المبكر على تعليم الفتيات أن ٧ في المائة من الفتيات يتركن الدراسة قبل إتمام تعليمهن الثانوي بسبب الخطوبة أو الزواج، وأن ٥ في المائة يتركن الدراسة بعد أول طمث لأن الوالدين قررا أن عليهن الآن أن يبقين داخل جدران البيت الأربعة. غير أن من المهم للغاية أن نعرف، فيما يتعلق بتحقيق التنمية المستدامة، أن تحسين وضع المراهقات هو هدف في حد ذاته، وفي الوقت نفسه أداة لبلوغ أهداف أخرى، ولا سيما ما يتعلق بالمساواة بين الجنسين، ووفيات الأطفال، وصحة الأم، وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. والفتيات يحتجن إلى تعريفهن بحقوقهن الاجتماعية وبصحتهن وحقوقهن الإنجابية؛ وهذا ضروري لمنع الممارسات غير الإنسانية في المجتمع، كالعنف الجنسي والجنساني.

إن هناك علاقة إيجابية مؤكدة بين التعليم وسن الزواج والصحة الإنجابية. فالنساء الحاصلات على تعليم عال يقدمن على الزواج متأخرات عن الحاصلات على تعليم ثانوي، ويتأخرن في الحمل عنهن، ويكون احتمال بدء الإنجاب لديهن أقل عشر مرات. وهناك أيضا زيادة كبيرة في استخدام وسائل منع الحمل مع تعلم النساء ومعرفتهن بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز الذي يقل شيوعه بين المتعلمات. إن التعليم سيحقق التمكين الاجتماعي للنساء.

إن الاستثمار في التعليم يجب أن يكون أولوية أساسية في باكستان. وعلاوة على ذلك يجب أن تكون الثقافة الجنسية الشاملة المحددة السياق وتدريس الصحة الإنجابية جزءا من المنهج الدراسي الوطني، ففي ذلك تمكين للمراهقات وللنساء، وضمان بالتالي لوفاء باكستان بالالتزام الذي ارتبطت به في المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، وسيعد هذا تقدما هائلا صوب تحقيق الغاية ٢ من الأهداف الإنمائية للألفية. إن مركز أواز لخدمات التنمية يقدر التعديل الدستوري الأخير (المادة ٢٥ ألف) وإصلاح القانون (”مشروع قانون الحق في التعليم المجاني الإلزامي لعام ٢٠١٢“). والمنشود أن تنفذ الحكومة الاتحادية وحكومات الأقاليم ذلك نصا وروحا.